تقنين أحكام الشريعة الإسلامية في القانون اليمني :

خطوات ناجحة بدأت مبكراً

﴿ في العام ١٩٧٥م أُنشئت الهيئة العلمية لتقنين أحكام الشريعة الإسلامية، وقد نص القانون رقم (٧) على إنشاء هيئة شرعية تسمى «الهيئة العلمية لتقنين الشريعة الإسلامية»، وتُشكَّل من رئيس وعشرة أعضاء من كبار العلماء الشرعيين والقانونيين على أن تتوفر فيهم الكفاءة، وأن يكونوا معروفين بالرأي والفضل والنزاهة والإخلاص، ويصدر بتسميتهم قرار جمهوري بناءً على ترشيح وزير العدل.

وتتولى الهيئة تقنين أحكام الشريعة الإسلامية المتعلقة بالمعاملات وفقاً لخمسة أسس :

﴿ الأساس الأول : يجب ألاَّ يخالف ما تقره الهيئة ما ورد عليه نص من كتاب أو سُنَّة ووقع عليه إجماع.

﴿ الأساس الثاني : أن تعمل اللجنة على الاستمداد من مجموعة من المذاهب الاجتهادية والأخذ بأقوى ما في كل منها والاعتماد على أصول الفقه الإسلامي المجرد وقواعده العامة في معالجة الأوضاع الفقهية المستجدة.

﴿ الأساس الثالث : ينص على تجميع المباحث والفروع وردها إلى موطنها، مع مراعاة وضع القواعد الكلية التي تعتبر كل واحدة منها أصلاً فقهياً تدور عليه وتتفرع عنه أحكام فرعية تطبيقية من أبواب موضوعات شتى أولاً .

﴿ الأساس الرابع : يتم ترتيب وترقيم المواضيع وصياغتها بما يتفق ومقتضى الصياغة القانونية، بحيث تشتمل النصوص المُقنَّنة على أحكام آمرة وعامة وبعبارة سهلة، والاقتصار على قول واحد يُعمل به في كل مسألة.

﴿ الأساس الخامس : يؤكد على أن يُفرد لكل من الأحكام الأساسية والموضوعية والأحكام الشكلية باب خاص بها .

التقنين وفر للمشرع القانوني القواعد المطلوبة للتشريع

تحقيق/ عبدالله محمد حزام

أهمية التقنين

□ يشير الأستاذ الدكتور مطهر محمد العزي، أستاذ القانون العام بكلية الشريعة والقانون، جامعة صنعاء، إلى أهم الأسباب التي أدت إلى فكرة تقنين أحكام الشريعة الإسلامية، ويقول : السبب الأول هو عدم وجود قوانين تنظم العلاقات المتنوعة قبل قيام الثورة، والاقتصار على المصدر الفقهي المستنبط من المصادر الأصلية للتشريع، وبالرغم من أهمية المصدر الفقهي المستنبط من المصادر الأصلية – القرآن الكريم والسُّنَّة النبوية – إلاَّ أن المذاهب الفقهية قد تختلف في حكم قضية من القضايا تبعاً لوجهة نظر كل مذهب من مفهوم النص ظني الدلالة والثبوت، والكل ملتمس من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، كما أنه لا يجوز الاجتهاد مع وجود نص قطعي الدلالة والثبوت.

ويُنبِّه الدكتور العزي إلى أن المصدر الفقهي غير ملزم للكافة، كما هو الحال بالنسبة للقاعدة القانونية التي تتميز بالإلزامية ويحكمها مبدأ الخضوع للقانون، لأن ما يقوم به الفقهاء هو عبارة عن بيان حكم تقتضيه شريعة قائمة.

قضية أخرى كانت آثارها السلبية واضحة قبل انتهاج آلية التقنين، ويقول الدكتور العزي : عندما كان نظام الحكم قبل قيام الثورة – خصوصاً في القضاء – يستند على الآراء الفقهية طبقاً لمبدأ التدرج القضائي – محاكم ابتدائية ومحاكم الأولوية ثم محكمة الاستئناف العليا – فإن القضية في موضوع واحد قد يصدر فيها حكمان مختلفان باختلاف الدراسة الفقهية للقاضي الذي فصل في القضية، فإذا ما طعن في القضية إلى المحكمة الأعلى أو إلى محكمة استئناف، فإن الآثار السلبية تظهر عندما تتناولها المحكمة العليا بالدراسة والنظر، وقد يتولاها قاضٍ أو شعبة تكون ثقافة أعضاؤها متأثرة بمذهب يخالف مذهب القاضي الذي فصل فيها من مرحلة أدنى، فيختلف بذلك حكم المحكمة العليا إيجاباً أو سلباً عن الحكم الابتدائي، وبالتالي تدور القضايا في حلقات مفرغة من محكمة إلى محكمة، ومن هنا أدركت القيادة السياسية، بعد قيام الثورة، أهمية تقنين أحكام الشريعة الإسلامية.

سبب آخر

□ ويورد أستاذ القانون العام بجامعة صنعاء سبباً آخر لأعمال التقنين في اليمن وأهميتها، وهو أخذ الدساتير اليمنية بمبدأ «الشريعة الإسلامية مصدر جميع التشريعات»، ويقول : لقد أدرك المشرع الدستوري أهم مظاهر سمو الشريعة الإسلامية المتمثلة في المصادر المتفق عليها بين الفقهاء، وهي القرآن الكريم والسُّنَّة النبوية والإجماع والمصادر المختلف فيها، وهي كثيرة، أهمها : القياس، والاستصحاب، والمصالح المرسلة، والاستحسان، وقول الصحابي، وأقل ما قيل، والاجتهاد وغيرها.

سمو الشريعة

□ وتتلخص أهم مظاهر سمو الشريعة الإسلامية – حسب الدكتور العزي – في أن النظام الإسلامي يهدف إلى تحقيق قيم رفيعة وأخلاق نبيلة وأهداف روحية، بالإضافة إلى الأغراض المادية والدنيوية، ويظهر من هذا تنوع العلاقات التي تنظمها أحكام الشريعة الإسلامية «المتتبع لأحكام الشريعة الإسلامية يجد أنها لا تقف عند تنظيم العلاقة بين الأفراد، وإنما يتعدى ذلك إلى تحقيق قيم رفيعة وأخلاق فاضلة، خلافاً للقوانين الوضعية غير المستمدة من الشريعة الإسلامية، حيث تفصل بين القواعد القانونية والقواعد الأخلاقية، ويقتصر دورها على الجانب القانوني دون الجانب الأخلاقي».

جانب آخر من مظاهر سمو الشريعة الإسلامية، وهو إعمال مبدأ المساواة والعدالة والتسامح والرحمة، ويضيف الدكتور العزي مظهراً آخر لسمو الشريعة الإسلامية، وهو اتساع دائرة حقوق الإنسان، ويقول : حقوق الإنسان في الإسلام لا تبدأ منذ الولادة فحسب، وإنما من قبل هذه المرحلة، ومن ناحية أخرى تأتي الحرية المدنية للمرأة المسلمة، فقد منحها الإسلام جميع حقوقها كالرجل، عدا ما يتفق وطبيعة الرجل، كما أن النظام الإسلامي ذو صبغة عالمية لا يتعصب للجنسية واستغلال خيرات الشعوب وإذلالها كما يفعل الاستعمار، وبالإضافة إلى ذلك يتميز الإسلام كنظام للحكم عن سائر النظم الوسطية في المجالات السياسية والاجتماعية والأخلاقية والاقتصادية، واستناداً إلى هذه المظاهر الدالة على سمو الشريعة الإسلامية قرر المشرع الدستوري اليمني في الدساتير اليمنية، ومنها المادة (٣) من دستور الجمهورية اليمنية، الأخذ بمبدأ «الشريعة الإسلامية مصدر جميع التشريعات».

□ وجود لجنة تقنين قيَّد المشرع باستنباط القواعد القانونية من أحكام الشريعة الإسلامية

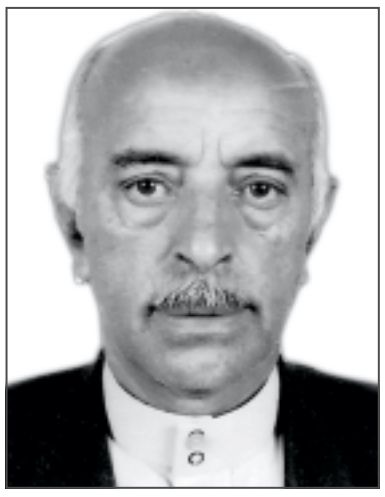

□ الدكتور/ مطهر العزي

الآثار المترتبة

□ لكن ما الذي يترتب على الأخذ بمبدأ الشريعة الإسلامية كمصدر لجميع التشريعات؟

دونما شك هناك آثار بالجملة يؤكدها الدكتور مطهر العزي، أستاذ القانون العام، بالقول : هنا تتقيد السلطة التشريعية عند إنشاء القواعد القانونية باستنباطها من أحكام الشريعة الإسلامية، وذلك عن طريق استنباطها من أدلتها التفصيلية المتمثلة في المصادر الأصلية والمصادر الفرعية.

ويوضح الدكتور العزي أن أخذ الدستور اليمني الحالي بهذا المبدأ لم يكن من قبيل التمسك بأحكام الشريعة الإسلامية باعتبار الشعب اليمني شعباً مسلماً، بل لعلمه يقيناً أن أحكامها، طبقاً لمصادرها المتعددة، كفيلة بمد المشرع القانوني بجميع القواعد المطلوبة للتشريع.

ويلفت إلى قضية هامة، وهي أن تشكيل لجنة من العلماء لتقنين أحكام الشريعة الإسلامية كان أمراً في غاية الأهمية، لأنها قيَّدت المشرع القانوني باستنباط القواعد القانونية بأنواعها المدنية والجنائية والأحوال الشخصية وغيرها من أحكام الشريعة الإسلامية، ولا يجوز استنباطها من أي مصدر وضعي وإلاَّ تعرض القانون للطعن فيه بعدم دستوريته.

ما ينبغي مراجعته

□ المشكلة – حسب وجهة نظر أستاذ القانون العام بجامعة صنعاء – تكمن في أن الدستور اكتفى بأن الشرط الثقافي لمرشح عضوية مجلس النواب أن يكون مجيداً للقراءة والكتابة، مما أتاح لمحدودي الثقافة الشرعية ترشيح أنفسهم لعضوية مجلس النواب.

ويتابع : لعل هذا القدر من التعليم قد يؤهله للقيام بقراءة الوثائق والمذكرات ومناقشة مشروعات القوانين والمحاضر وكتابة ما يريد أن يشارك فيه، لكن هذا القدر لا يصل بصاحبه إلى القيام بمهمة استنباط الأحكام الشرعية العلمية من أدلتها التفصيلية المتعددة، تلك المهمة التي لا يمكن أن يقوم بها إلاَّ العلماء ممن تتوفر فيهم إمكانيات الإلمام بعلوم الدين وأمور السياسة وغيرها من المعارف، ناهيك عن الرأي والحكمة.

نتائج إيجابية

□ ويعود الدكتور العزي مرة أخرى إلى الآثار المتميزة التي تترتب على التقنين، فقد وُجدت العديد من القوانين في مجالات عدة، مما نتج عنه وجود التشريع في جميع أنحاء الجمهورية، بحيث لا يختلف تشريع في منطقة عن منطقة أخرى، كما وُجد ما يسمى بـ «وحدة التطبيق»، سواء في المرافق الحكومية أو في جهاز القضاء، وبالتالي فإن جميع الأحكام الصادرة من جميع المحاكم بمراحلها الثلاث قائمة على سند قانوني واحد، مما ترتب على ذلك زوال التناقض والتعارض في الأحكام الصادرة عن المحاكم، مضيفاً نقطة أخرى تعزز من أداء لجنة التقنين وتمكنها من استمرار مهامها ومواكبتها للتطور، وهي اعتبار الشريعة الإسلامية مصدراً لجميع التشريعات، وقال : إن توقف التقنين أو تعثره سيؤدي إلى فراغ تشريعي، لأن أي قانون يستمد أحكامه من مصادر وضعية سيُعاب بعدم دستوريته، وبالتالي يعرض على الرقابة القضائية ويحكم عليه بالإلغاء لمخالفته مبدأ الشرعية، وهنا تكمن أهمية تقنين أحكام الشريعة الإسلامية في ظل الدستور اليمني الحالي.

توصيات هامة

□ ويوصي الدكتور العزي المشرع الدستوري اليمني باتخاذ إجراءات دستورية على ايجاد لجنة من العلماء المتخصصين لتقنين أحكام الشريعة الإسلامية، مستقلة عن المرشحين لعضوية مجلس النواب، وأن يُفوَّض رئيس الجمهورية بتعيين ما نسبته (١٠٪) من أعضاء مجلس النواب ممن تتوفر فيهم الشروط اللازمة في عضوية لجنة التقنين، لإعادة النظر في شرط مستوى المرشح الثقافي، لعضوية مجلس النواب لمعالجة هذا الخلل.

□ أساتذة قانون :

لا تعارض بين الإسلام والقوانين الدولية لأنها تستند على قواعد الأمن والسلم الدوليين

التقنين في المناهج

□ حضور التقنين لم يقتصر على القوانين الخاصة بتنظيم عملية التقاضي، لكنه كُرِّس – أيضاً – في مناهج كليات الشريعة والقانون.

يقول الدكتور محمد سعد نجاد، أستاذ أصول الفقه الإسلامي المساعد بكلية الشريعة والقانون، جامعة صنعاء : لم يعد التقنين ذا مساحة ضيقة في المنهج الجامعي، إذ كان يتم تناوله بشكل محدود في مادتي «الثقافة الإسلامية» و«مدخل الفقه الإسلامي» وفي بعض أفرع القانون ومواده المختلفة، لكن حضوره تعزز الآن، وبالذات في مقرر مادة «المدخل لدراسة الشريعة»، وبصورة أبرزت المفهوم وبيّنت أهمية التقنين وأثره في مواكبة التطور وإثبات صلاحية الشريعة الإسلامية لكل زمان ومكان.

الإسلام والقوانين الدولية

□ بين كل هذا توجد مسألة دقيقة، وهي كيفية إيجاد صيغة توفيقية بين القوانين الدولية والقوانين المستمدة من الشريعة الإسلامية التي تتناول العلاقات والاتفاقيات الدولية؟

وفي هذا الإطار يؤكد الدكتور نجاد أن طبيعة القوانين الدولية، التي تتناول الأمن والسلم الدوليين وتضبط العلاقات بين الدول، مستمدة في الأصل من قواعد العدالة العامة وضرورة سيادة العدل والأمن والسلم العالمي.

ويجزم بأنها، من خلال هذه الوجهة في إطار مرجعيتها، لا تتعارض مع قواعد الشريعة الإسلامية وأصولها وجزئياتها، لأن الدين الإسلامي عالمي يؤكد المساواة والعدل بين بني البشر دون تمييز في الجنس أو اللون أو اللغة أو العقيدة، قال تعالى : «ولا يجرمنكم شنآن قوم على ألاَّ تعدلوا، اعدلوا هو أقرب للتقوى»، كما أن الإسلام يدعو إلى السلم والسلام، مصداقاً لقوله تعالى : «وإن جنحوا للسلم فاجنح لها».

وأرجع الدكتور نجاد تعارض القوانين الدولية الوضعية وقواعد الشريعة الإسلامية – إن وجد – إلى خلل أو عيب في القوانين الوضعية الدولية لمجافاتها لقواعد العدالة الإنسانية.

وفي ما يتعلق بالاتفاقيات والمعاملات التجارية والاقتصادية والمالية وحرية التجارة وقوانينها الدولية، يقول الدكتور نجاد : إن الإسلام يدعو إلى حرية التجارة والمبادلات التجارية والمعاملات المالية دون قيود أو ضوابط إلاَّ ضابط العدل والرضى.

ويدلل على ذلك بنظرية المعاملات الاقتصادية، المالية والتجارية، في الشريعة الإسلامية التي لا تحكمها نصوص جزئية تفصيلية، بل قواعد عامة كلية، تاركةً للناس التجزئة والتفصيل حسب مصالحهم ووفقاً لظروف الزمان والمكان.